فوق الطاولة

هني الحمدان

نجحنا في صناعة الشيبس

جميل أن يكون هناك هدف تنموي كبير، كجعل من الصناعة خياراً أولياً للاستثمار وإعادة بعض قنواتها الإنتاجية التي توقفت لجملة من الأسباب على مر سنوات طويلة، فالعقد الحالي في الاقتصاد الوطني من ركائزه، بعد التحديات وبوباء كورونا ستكون فرص نمو القطاع الصناعي هي الأبرز بين مختلف قطاعات الاقتصاد، ومرور ذلك التوسع الكبير من المصانع والمعامل وبعض البنى التحتية الجاهزة، وكذلك بدخول صناعات جديدة تتلاءم مع المرحلة الحالية.

فالصناعة ركيزة من ركائز التنمية باقتصاديات الدول لأن دورها كبير في زيادة الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد وتحقيق أمن اقتصادي بمنتجات أساسية عديدة إضافة إلى دورها بتوليد فرص عمل كثيفة، هذا من ناحية الجوهر، لكن هل أدى قطاع الصناعة دوره كما يجب.. أم مازالت مشكلاته أثقل من أي حلول تخفف من هول الخسائر بفقدان أنواع من منتجات السوق المحلي بأمس الحاجة إليها، وتعطل أو خراب خطوط إنتاج بقيم مئات الليرات بلا فائدة، والإدارات تحاول جاهدة للخروج من نفق مظلم يلف عنق تطور الصناعة بلا أي نتائج مشجعة توحي أن انطلاقة صناعية متطورة ستحصل..!

الحكومة باختصار شديد طلبت منذ أيام من وزارة الصناعة علانية ضرورة تشغيل مصانعها وإعادة الحركة الإنتاجية للشركات المتوقفة، والاستفادة من عوائد التشغيل بتأمين منتجات تسد حاجة للمستهلكين بدلاً من الانتظار والترقب، كما حاصل مع مادة الزيت على سبيل المثال لا الحصر..!

لا أحد يعلم حتى الآن، ماذا قدمت رؤى وزارة الصناعة للتطوير وإحياء بعض المصانع..؟ هل من برنامج زمني تعمل وفق أسسه.. أم مجرد طروحات حيال أهداف يصعب على الصناعة وحتى الحكومة حل مسبباتها..؟!

فشلت الصناعة بتوفير مادة الزيت محلياً، ولديها مقومات ومنشآت ضخمة وجيش من الخبرات والكوادر.. ومن يسمع لتبريرات بعض إدارات مؤسساتها يحس بالنمطية السائدة ذات الفكر القديم المتحجر، وكأن المبادرات غابت عن عقولها، شركات كونسروة أيضاً، من فشل إلى الوقوع في براثن وويلات الخسائر، لدرجة لم تعد تنفع أي حلول مقدمة، وكأن شركات الكونسروة العامة فسحت المجال عمداً وتفتح الباب على مصراعيه للشركات الخاصة..!

من المحزن حقاً، شبه خروج لشركات الكونسروة والزيوت من حلبة المصارعة الإنتاجية، ومؤسسات التوزيع والبيع الحكومية تستجر منتجات الخاص..!

ماذا كان ينقص تلك العامة، إدارات أم كوادر وخبرات، أم خطوط إنتاج.. ينقصها الضمائر وفتحت أفواهها لخيرات السرقات والفساد، فخربت الشركات وأخرجتها من حلقة الإنتاج والمنافسة كلياً..!

الصناعة مع شقيقتها الزراعة قطاعان يملكان مقومات متنوعة يجعلانهما ذات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني، وهنا التسريع بإعادة تشغيل منشآت الصناعة والتوجه إلى صناعات تسد احتياجات المستهلكين ضرورة واجب وطني قبل أي شي، خير من الارتهان لموردين وتوافر قطع، وعقود صفقات ومزاجيات أخرى..

تبقى الصناعة بمنزلة الهوية التي تحدد معالم وتوجهات الاقتصادات، عندما تتطور وتخرج من نمطية أساليبها وتنمو أفقياً وعمودياً..

لنعمل أكثر على «صنع في سورية» ونركز على هوية للمنتج الوطني ورفع مستوى الجودة وتوفير كل المكنات التي تسهم في رفع التنافسية، وهذا يلزمه أولاً، تأهيل بعض المعامل وعودة العمل للمنشآت المتوقفة خير من تركها عرضة للعوامل الجوية.. هل عجزنا تماماً عن إيجاد حلول للاستفادة من خطوط الإنتاج ببعض الشركات المتعثرة..؟ أم نبقى في دائرة تعليق الشماعات..؟

أيها السادة فشلت صناعتنا في أبسط صناعة.. صناعة الكونسروة والزيوت رغم كل مقومات النجاح، ولكن للأمانة نجحت صناعتنا في المسكة وأخيراً صناعة الشيبس..!

كشافو الجمارك... من كف اليد إلى الاستقالات

ملف المخلصين الجمركيين مشتعل حيث طالت التوقيفات عدداً جديداً من المخلصين الجمركيين ليصل إلى ٨

عبد الهادي شباط

في متابعة لما نشرته «الوطن» حول تحقيقات وتوقيفات في الجمارك طالت رؤساء أقسام وكشافين ومخلصين جمركيين.

اطلعت «الوطن» على قرارات استقالة لرؤساء الأقسام والكشافين الذين تم التحقيق معهم خلال الفترة الماضية وهي ٧ قرارات ٤ منها قرارات استقالة تعود لرؤساء أقسام و٣ قرارات استقالة تعود لعاملين في إدارة الجمارك بصفة (كشافين) علماً أنه صدرت قرارات سابقة (كف يد) بحق نفس الأشخاص أثناء التحقيقات التي جرت معهم والتي أسفرت عن توقيفهم قبل العودة لإخلاء سبيلهم، ويرجح بعض المديرين الذين التقينا بهم أن تكون قرارات الاستقالة التي (أشرها وزير المالية) هي من باب تصفية الحقوق التقاعدية والمالية لهم.

ورغم أن معظم الترجيحات تفيد أن هذه الاستقالات تمثل نهاية المطاف في التحقيقات التي جرت خلال الفترة الماضية، وما زال ملف المخلصين الجمركيين مشتعلاً حيث طالت التوقيفات عدداً جديداً من المخلصين الجمركيين ليصل عدد الذين جرت معهم تحقيقات وتعرضوا للتوقيف ٨ مخلصين منهم ٤ مخلصين ما زالوا قيد التوقيف وصدرت قرارات حجز احتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق بعضهم، على حين اتسعت التحقيقات لتطول بعض التجار كما أفاد بعض العاملين في الجمارك وأن هناك تاجراً قيد التوقيف.

ومن خلال المتابعة حول الموضوع كان معظم الذين التقتهم «الوطن» يبادرون للتحفظ أو عدم التوسع في الحديث حول الموضوع مع توافق حول أن يكون وراء هذه التحقيقات مخالفات تتصل بالبيانات الجمركية والكشف عن البضائع والتدقيق بالبيانات المرفقة بها وأن هناك تقصيراً من بعض الكشافين أثناء تنفيذ مهامهم في الكشف عن البضائع والمواد المدخلة للبلد خاصة عبر الأمانات الحدودية أو المهربات التي تم إدخالها عبر الطرق والمعابر غير الشرعية والتي تم ضبطها من قبل الضابطات أو المفارز الجمركية أو غيرها من الجهات الجمركية العاملة على الأرض لمكافحة التهريب وتم إيقافها وإحالتها للمديريات الجمركية لعرضها على لجنة خاصة للكشف والتحقق منها.

وكانت «الوطن» نشرت في وقت سابق نقلاً عن مصدر في الجمارك أنه ربما تكون هناك مخالفات سمحت بدخول مهربات (تركية) وغيرها للبلد بطرق غير شرعية والتي يتم التعامل معها بشدة من قبل الإدارة العامة للجمارك وغيرها من الجهات المعنية بضبط المهربات ومكافحتها، وربما لا تكون هناك مخالفات وأن التحقيقات هي من يحدد كل ذلك.

ويشار إلى أن من أهم مهام (الكشاف الجمركي) أن يتحقق من وزن البضاعة المدخلة ومدى مطابقتها للبيانات المرفقة مع البضاعة لجهة المواصفات والقيمة ومدى الحاجة لإجراء اختبارات للبضائع للتأكد من مدى سلامتها وصحتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية وغيرها من الإجراءات التي لابد من التأكد منها عند إدخال أي نوع من البضاعة أو المواد للبلد.

ولابد من الإشارة إلى أن ما تم نشره حول ما يجري من تحقيقات وعمليات توقيف وقرارات النقل والحجز الاحتياطي سواء بحق مديرين أو رؤساء أقسام أو كشافين في الجمارك أو بعض المخلصين الجمركيين تم طرحه بموضوعية وبعيداً عن التشهير، رغم امتلاكنا لكل الأسماء الصريحة لكل من طالته التحقيقات أو صدرت بحقه قرارات، وأنه رغم كل ما يشوب العمل الجمركي من مخالفات هناك على التوازي ملفات تفتح وتدقق ومحاسبات خاصة في الملفات التي تفوت على الخزينة العامة للدولة إيرادات مهمة.

٢٠ منشأة خالفت

١٧٩ منشأة صناعية حصلت على تراخيص خلال الربع الأول في ريف دمشق رأسمالها أكثر من ٣٢ مليار ليرة

الوطن

أظهر التقرير الصادر عن مديرية صناعة ريف دمشق للربع الأول من عام ٢٠٢١ أن هناك ٢٠١ طلب تقدم بها الصناعيون للحصول على تراخيص صناعية وحرفية سواء إقامة أم توسعاً أو استثماراً كما بلغ عدد إجازات الاستيراد المحالة من مديرية الاقتصاد نحو ٣٥ إجازة. وذكر التقرير أن هناك نحو ٢٠ ضبطاً لمنشأة صناعية مخالفة خلال الربع الأول من العام الحالي في الوقت الذي لم يوجه فيه أي إنذار لأي منشأة مرخصة وقد بلغ عدد الكشوف العادية المنفذة على المنشآت نحو ٨٠ كشفاً في الوقت الذي لا يوجد فيه أي كشف مفاجئ.

وبيّن التقرير أن عدد المنشآت الصناعية المنفذة والحاصلة على سجلات صناعية صادرة وفق أحكام المرسوم ٢١ نحو ٢٤ منشأة في كل القطاعات الكيميائية والغذائية والنسيجية والهندسية رأسمالها أكثر من ١ مليار ليرة سورية، أما المشاريع المرخصة والحاصلة على قرارات ترخيص صناعية فقد بلغت نحو ١٥٥ منشأة برأسمال بلغ أكثر من ٣٢ مليار ليرة لكافة القطاعات.. وقد أظهر التقرير أن عدد المنشآت الحرفية المنفذة والحاصلة على سجلات صادرة في المرسوم ٤٧ / نحو ١٥ منشأة برأسمال ١٧٥ مليوناً في حين بلغ عدد المشاريع المرخصة وفق المرسوم ذاته والحاصلة على قرارات ترخيص الكيميائية والهندسية والنسيجية والغذائية برأسمال ٥٣٣,٥ مليون ليرة.

وفي سياق متصل أشار التقرير الصادر إلى أن هناك سجلين من السجلات الصناعية قد تم إلغاؤهما يتعلقان بالقطاع الهندسي وسجل واحد تابع للمنشآت الحرفية في القطاع الهندسي أيضاً.

كما أوضح التقرير أن عدد العينات التي تم إرسالها للاختبار خلال الربع الأول ٢٧ عينة وعدد المنشآت التي حصلت على موافقة نقل مكان داخل المحافظة ١٠ منشآت وخارج المحافظة منشأة واحدة في حين لا يوجد أي منشأة حصلت على موافقة نقل إلى المنطقة الحرة كما لا يوجد أي منشأة صناعية أو حرفية مرخصة ومختومة مخالفة.

كميات وفيرة من القمح تكفي وقتاً طويلاً

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: لا خوف أبداً فالدقيق مؤمّن ومليون طن قيد التوريد

هناء غانم

أكد المهندس يوسف قاسم مدير عام السورية للحبوب أن مادة الدقيق مؤمنة بشكل كامل ولا وجود لأي نقص أو احتمالية انقطاع وتالياً لا يوجد أي خطر على رغيف الخبز فهو مؤمن وسيبقى مؤمناً، حسب السياسات وأهداف العمل التي تسير عليه مختلف المؤسسات والإدارات، مبيناً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وضع مخازين القمح جيد وهناك كميات كافية من المادة تضمن استمرار عمل المطاحن بطاقتها القصوى وبما يوفر كامل مخصصات الطحين لكل الأفران العامة والخاصة. قاسم أعرب قائلاً: إنه خلال الحرب على سورية لم ينقطع رغيف الخبز إلا ببعض الفصات والازدحامات التي حدثت على بعض الأفران لأسباب لا تتعلق بعدم وجود المادة وإنما نتيجة الطرقات والنقل والكهرباء أو المحروقات مؤكداً أن مادة دقيق الخبز لم تنقطع بالمطلق.

وأضاف قاسم إن المؤسسة قامت بإبرام عقود لاستيراد كميات من القمح هي قيد التوريد بنحو مليون طن ذي المنشأ الروسي، كما يجري لاحقاً الإعلان عن عقود جديدة بحسب الحاجة، موضحاً أن الإعلان في المناقصات يكون للقمح، والأفضلية للقمح ذي المنشأ الروسي دائماً.

وبخصوص محصول القمح قال يتم التجهيز حالياً لهذا الموضوع وخلال فترة قريبة ستكون الأمور جاهزة بما يخص التحضيرات لاستقبال موسم القمح حيث قامت المؤسسة بالعمل على تجهيز المراكز والطاقات التخزينية المتاحة التي لا تزال قيد الاستثمار من قبل المؤسسة وتأمين الأكياس إضافة إلى إعداد دورات فنية للعاملين الذين سيتم زجهم في مراكز المؤسسة لشراء المحاصيل، لافتاً إلى أنه يتم توفير الأجهزة المخبرية والمستلزمات الأخرى وحالياً التحضير لمؤتمر العام للحبوب العالي المستوى، وسوف يطرح العديد من القضايا التي تتعلق بواقع عمل المؤسسة كما يتم التحضير لإعداد مذكرة بهذا الخصوص وسيتم العمل عليها مع الجهات المعنية بالعملية الإنتاجية والتسويقية والخدمات كاملة.. حيث تكون كل الأمور مطروحة للنقاش حيث يتم طرح عملية الترفيق بما يخص شهادات المنشأ وتأمين الناحية الأمنية للمراكز إضافة إلى معرفة متطلبات الفلاحين وتقييم العمل والإنجاز الذي حدث خلال العام الماضي حيث يتم تقييمه، وبخصوص تأمين الاعتمادات لشراء المحاصيل من الفلاحين أكد أنه هناك استعداد لاستقبال عام القمح حيث تم إنجاز كل التحضيرات والاستعدادات لإنجاح عملية الاستلام بدءاً من آليات الاستلام وأماكن التسليم والتخزين وسوف يتم الإعلان عن تفاصيل الإجراءات قريباً.

وبالنسبة للسيولة قال نحن موعودون أن تكون مؤمنة قبل بدء عمليات الشراء مثل كل عام ولم يحصل أي تأخير بموضوع التمويل للفلاحين والأهم أنه خلال ٤٨ ساعة كان يتم صرف قيمة الأقماح الموردة للمؤسسة مشيراً إلى أن السعر ٩٠٠ ليرة للكيلو خلال هذا العام وهو سعر جيد ومجز للفلاح ويعطي تعويضاً مناسباً لا بأس منه، لافتاً إلى أن العمل جار بشكل مستمر لضمان استقرار توريدات القمح بما يغطي الحاجة الفعلية منها من دون انقطاع.

وحول خطة المؤسسة للعام القادم قال: إن المؤسسة مستعدة لاستلام كل ما يعرض عليها من مادة القمح المحلي حتى آخر حبة قمح كأولوية أولى باعتبارها تعتمد على الأقماح المحلية والنقص يتم تعويضه وتأمينه عن طريق الاستيراد، موضحاً أن مراكز المؤسسة تعمل على مدار العام، لكن كشراء واستلام يتم تحديد موعد البدء والانتهاء.

ومن جهة أخرى أكد قاسم أنه تقوم المؤسسة من خلال لجنة مشكلة لحصر كل الأضرار على مستوى المؤسسة والتي تتجاوز مئات المليارات بإعادة تأهيل جزء كبير من المواقع التي تضررت بفعل الإرهاب ضمن خطة وضعتها المؤسسة على مدار سنوات لإعادة تأهيل كافة المواقع التي دمرها الإرهاب والبداية ستكون من ريف الرقة المحرر حيث يتم إعادة تأهيل صومعة معدنية وبحلب أيضاً إعادة أول صومعة معدنية.

لافتاً إلى أن الصوامع البيتونية كان لدينا نحو ٣٠ صومعة لا يوجد منها بالخدمة سواء ٥/ صوامع والباقي بين متضرر جزئي وتضرر كامل وكان هناك ٩٩ صومعة معدنية الموجود منها ٧ فقط والباقي منها متضررة والحال ذاته على المطاحن كان لدى المؤسسة ٣٥ مطحنة الموجود حالياً ٢٣ مطحنة إضافة إلى أن الضرر كذلك في الأبنية ومراكز الشراء ومستلزمات التخزين والمخابر، مشيراً إلى أننا نعمل ضمن الخطة بإعادة تأهيلها كاملة لكن بشكل تدريجي ووفق الإمكانيات المتاحة، وخاصة أن هناك وعوداً من الحكومة بأن كل «المنفذ يمول فوراً» أي ما يلزم مؤسسة الحبوب سوف يتم تمويله فوراً، علماً أنه لدينا خطة تأشيرية وموازنة مؤسسة الحبوب للعام ٢٠٢١ هي ٦ مليارات ليرة سورية.

معرض «صنع في سورية» ينطلق تموز القادم في بغداد

تركماني لـ«الوطن»: ١٠٠ شركة سورية مشاركة و٨٠ بالمئة من الصادرات السورية من الألبسة تذهب للعراق

رامز محفوظ

أكد عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية رئيس لجنة المعارض علي تركماني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن معرض «صنع في سورية» الذي سينطلق خلال تموز من العام الحالي في العاصمة العراقية بغداد سيتضمن كل المنتجات السورية تحت عنوان «صنع في سورية» وسيتم التركيز على الصناعات النسيجية والغذائية باعتبار أن العراق تعتبر بوابة التصدير لهذه المنتجات.

ولفت إلى أن المعرض سيقام خلال الفترة الممتدة مابين ١٠ و٢٥ تموز من العام الحالي على أرض مدينة معرض بغداد الدولي وسيرافق الفعالية جناح للسياحة والمواقع السياحية والأثرية في سورية الخاص بوزارة السياحة.

وعن المساحة المحجوزة للمنتجات السورية توقع رئيس لجنة المعارض أن تكون المساحة المحجوزة بحدود ٣ آلاف متر مربع، ومن المفترض أن يشارك في المعرض بحدود ١٠٠ شركة سورية.

وأكد أن معرض صنع في سورية هو معرض تخصصي للصناعات السورية.

وبين بأن المزاج العام للشعب العراقي بطبيعته محب للمنتج السوري بالمطلق ويفضله عن أي منتج لأي دولة أخرى، كما لديه ثقة بالمنتج السوري من ناحية الجودة والنوعية وخاصة في مجال الصناعات النسيجية والغذائية السورية.

وأوضح بأنه من خلال تجارب المشاركة في المعارض السابقة ومعرض صنع في سورية للألبسة والمنسوجات كانت نسبة ٨٠ بالمئة من الصادرات السورية من الألبسة تذهب باتجاه العراق وهذا دليل على الثقة الكبيرة من العراقيين بالمنتج السوري ولديهم يقين بأن نوعية المنتج السوري لا تقل أهمية عن المنتج التركي وعن باقي المنتجات التي تستوردها العراق.

ونوه بأن هذا المعرض لا يعتبر المعرض الأول الذي حمل عنوان صنع في سورية إنما هو يقام في دورته الثالثة في العاصمة العراقية بغداد.

ولفت إلى أن المعرض سيقام على ٥ صالات في معرض بغداد الدولي، لافتاً إلى أن المعرض في دورته الجديدة من المؤكد أن يكون متميزاً عن الدورات السابقة للمعرض.

وعن الذين تقدموا بطلبات للمشاركة في المعرض أكد تركماني أن نحو ١٨ شخصاً تقدموا بطلبات للمشاركة في المعرض حتى تاريخه.

وبالنسبة للدعم الحكومي الذي من الممكن أن يقدم بين تركماني بأن الدعم تقوم به اتحادات غرف التجارة والصناعة بالتعاون مع رابطة المصدرين والاتحاد العربي للمصدرين والمستوردين وبالتالي يعتبر هذا المعرض مدعوماً من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحديد قيمة الدعم الذي سيقدم وهذا الموضوع سابق لأوانه والاهتمام يكون بالجدوى الاقتصادية للمعرض وتكاليفه ومن ثم يقدم الدعم بعد نهاية المعرض.

وتوقع في ختام حديثه أن يكون الإقبال على الشراء في المعرض كبيراً وأن يتم إبرام عدة عقود تصديرية بالقطع الأجنبي لافتاً إلى أنه خلال الدورة السابقة معظم المشاركين نفدت بضائعهم المعروضة نتيجة الإقبال الكبير على الشراء وقاموا بجلب بضائع جديدة خلال فترة المعرض.

ويعتبر معرض «صنع في سورية» من أهم المعارض ويمتلك أهمية كبرى ومتميزة عن بقية المعارض الأخرى لأنه يعزز ثقة المواطن العراقي بشكل أكبر بالمنتج السوري ويسهم في الترويج بشكل أكبر للمنتج السوري باعتبار أن الشعب العراقي محب ولديه رغبة بشراء المنتج السوري أكثر من أي منتج آخر كما أن المشاركة في المعرض ينتج عنها توقيع عقود تصديرية تجلب القطع الأجنبي للخزينة في سورية.